

التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر

بين ميكانيزمات التطور وحضور الأجنبي

د. منير روكي

جامعة المحمدية - المغرب

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى التعريف بخصائص التجارة المغربية في فترة زمنية شديدة الخصوصية والمرتبطة بشكل كبير بالتغلغل الامبريالي وما لها من انعكاسات على الشعوب المستضعفة وذلك في ارتباط قوي مع تنامي الظاهرة الامبريالية، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات شتى تجاوزت حدود المجال التجاري لتلامس مختلف القطاعات الأخرى، بل تعدى تأثيرها المدن ليصل إلى القرى والبادي. فما مدى تأثير التجارة المغربية بالصدمة الاقتصادية القوية التي تلقاها المغرب خلال القرن التاسع عشر. وإلى أي حد استطاع المغرب مجابهة قوى امبريالية كانت قوية عليه في العدة والعتاد؟ تلك هي أهم الإشكاليات المؤطرة لهذه المقالة.

Résumé :

Cet article vise à présenter les caractéristiques de l'échange du Maroc dans une période très de temps et d'intimité associé à pénétrer de façon significative le impérialiste et leurs implications pour les personnes vulnérables et il est dans une forte corrélation avec le phénomène croissant de l'impérialisme, qui a des incidences sur divers dépassé les limites commerciales de contacter d'autres secteurs, mais aussi dépasser l'impact des villes pour atteindre les villages et la campagne. Dans quelle mesure le commerce marocain affecté par le choc économique forte reçu par le Maroc au cours du XIXe siècle. Et la mesure dans laquelle le Maroc était en mesure d'affronter les puissances impérialistes étaient forts dans le kit et l'équipement? Ce sont les problèmes les plus importants encadrées pour cet article.

مقدمة:

يرتبط تاريخ المغرب المعاصر ارتباطا وثيقا بالعوامل الخارجية لاسيما مؤتمر فيينا سنة 1815 و احتلال الجزائر سنة 1830، حيث تعرض المغرب طيلة القرن التاسع عشر لضغوط مستمرة من طرف الامبريالية الأوروبية. ورغم كونه قد حافظ على استقلاله حتى مطلع القرن العشرين فان وضعيته ضعفت باستمرار أمام مختلف التدخلات الأوروبية التي أدت إلى إحداث تغيرات عميقة في الاقتصاد والمجتمع المغربيين.

وإذا كانت مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوربا بعد انتصارها على نابليون وعقدها لمؤتمر فيينا الذي رسم معالم أوربا الجديدة، قد أثرت بشكل كبير على أوضاع المغرب وسياسته الخارجية، فان تاريخ احتلال الجزائر يعتبر حدثا بارزا ساهم في بلورة مختلف التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمغرب خلال القرن التاسع عشر. فقراءة سريعة للوثائق المعاصرة تبرز أن اندحار القوات التركية في إيالة الجزائر بعد حادثة المروحة كانت بمثابة تحول عميق شمل مختلف بنيات المجتمع المغربي. (1)

بعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله ، عرف المغرب أزمة حكم جراء تنافس الأمراء على السلطة، فاستغلت الدول الأوروبية هذا الوضع لتتدخل في المغرب وشؤونه. وبما أن ميزان القوة قد أصبح لصالحها، فقد صارت أوربا مستعدة لاكتساح المغرب سياسيا واقتصاديا، وكان المغرب بحكم موقعه وخبراته مرشحا لأن يكون فضاء التنافس الأوربي. (2)

فعقب نهاية الحروب النابليونية، صارت أوروبا على أهبة الاستعداد للتدخل في شؤون القارات بدعوى حماية تجارتها ومحاربة القرصنة.

سنحاول في هذا المدخل الإحاطة ببعض مظاهر الحياة التجارية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر وذلك بالتطرق إلى ثلاثة عناصر، نبرز في أولها الإطار التاريخي الذي انبنت عليه العلاقات التجارية المغربية الأوروبية، قبل أن نبرز أهم المعاهدات التجارية التي أبرمها المغرب مع القوى الامبريالية ومدى تأثيرها في تطور التجارة المغربية لاسيما إبان القرن التاسع عشر، ثم أخيرا تقديم بعض الإشارات حول مظاهر التطور التجاري بالمغربي في الفترة قيد الدرس.

أولا: الإطار التاريخي للعلاقات التجارية بين المغرب وأوربا:

يعد الميدان التجاري على رأس الاهتمامات الأوروبية، فقد صار المغرب -بحكم موقعه- يشكل محطة أساسية للدول الراغبة في تطوير تجارتها، فتكالبت عليه وعقدت معه جملة من الاتفاقيات التجارية (3). كما كان للأوضاع العامة التي عاشها المغرب دور في هذا الإطار. فعقب وفاة المولى إسماعيل ، دخل المغرب مرحلة أزمة طويلة بين سنتي 1727 و 1757 شملت جميع الميادين (4)، إلا أن سيدي محمد بن عبد الله حاول خلال فترة حكمه تجاوز هذه الصعوبات والعراقيل، وقام بمحاولات إصلاحية لجهاز المخزن وماليته، كما انفتح المغرب في عهده تجاريا ودبلوماسيا على العالم.

تعد مرحلة السلطان سيدي محمد بن عبد الله (5) مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية، فقد اكتسب السلطان تجربة سياسية، اقتصادية واجتماعية أثناء خلافته لأبيه بمراكش ما بين 1745 و 1757 وأدرك على الخصوص أهمية التجارة البحرية و التجارة الصحراوية، فانفتح على العالم مندفعاً في ذلك بحبه للتجارة (6) ورغبته

الملحة في البحث عن مداخل جديدة لبيت المال بعد أن اضطرت الأوضاع الداخلية وعمت البلاد موجة من الجفاف والطاعون (7).

اعتمد السلطان سياسة الانفتاح التجاري مع أوروبا بتوفير الموارد لبيت المال من مداخل الجمارك بهدف مواجهة متطلبات الاستقرار وتحقيق الإصلاح دون الرفع من الضغط الجبائي على السكان. فبالإضافة إلى ما خلفته أزمة الثلاثين سنة عرفت موارد التجارة الصحراوية تراجعاً كبيراً، هذا في الوقت الذي أصبح فيه الجهاد البحري مع تقلص مداخله مصدراً للمشاكل مع الدول الأوروبية، لذلك انفتح السلطان على التجارة الخارجية مستفيداً من موقع المغرب على المحيط الأطلسي الذي أصبح الطريق الرئيسي للمبادلات الدولية خلال القرن التاسع عشر (8).

اهتم السلطان بالعلاقات المغربية الأوروبية بشكل كبير لاسيما الشق التجاري منها، وسهر على ضبطها بمعاهدات موثقة منفصلة، حيث وضع السلطان خاتمه على ما يناهز أربعين معاهدة تنظم مختلف العلاقات مع أوروبا، بدأها وهو لا يزال خليفة لأبيه مع الدانمارك بتاريخ 18 يونيو 1753 وأنهاها بالاتفاقية المغربية الإسبانية في 20 أكتوبر 1789، ستة أشهر قبل وفاته. مما يستشف معه أن السلطان كان يمضي تقريبا كل سنة معاهدة تجارية مع إحدى الدول الأوروبية أو ظهيرا يحدد أوامره بخصوص التعامل مع بعضها، كما أنه لم يستثن أي دولة أوروبية، عظيمة كانت أو ضعيفة (النمسا - هامبورغ - فرنسا - الدانمارك - الولايات المتحدة الأمريكية - إسبانيا - السويد - الأراضي المنخفضة - نابلي - أبريطانيا..).

وإذا كانت الضرائب المحلية لا توفر لبيت المال مداخل قارة، إما بسبب الاضطرابات السياسية والأزمات الفلاحية، أو لعدم شرعية بعضها كالمكوس مثلا الذي كان مثار جدل بين العلماء لعدم ثبوتها في النصوص الشرعية. فقد راهن السلطان على تجارته مع أوروبا، ذلك أن أعشار التجارة كان من شأنها التخفيف من الضغط الجبائي على الرعية، وكان من حق الدولة أن تستغل تهاافت الأوربيين على موانئها لاقتناء المواد المغربية الخام وبيع مصنوعاتهم بها.

من جهة ثانية، شكلت حرية التجارة نقطة أساسية في سياسة الانفتاح وفي أغلب المعاهدات التي عقدها المغرب مع الدول الأوروبية مما كان له تأثير كبير على تجارة المغرب الخارجية التي كانت تتركز في الموانئ وتقتصر على الصادرات المغربية التقليدية من بعض المنتجات الفلاحية والمعدنية ومواد التجارة الصحراوية، فعرفت تحولا على مستوى المراكز والمواد المصدرة. إن السلطان - يقول القادري - "أوقع صلحا مع النصارى على مال يدفعونه له، وأذن لهم أن يشتروا ما يحتاجونه إليه من طعام وإدام لأجل غلاء كان عندهم. فانتالوا على جميع مراسي المغرب... وتعدى أمرهم شراء الطعام والإدام المادون لهم فيه إلى شراء الدواب والبقر والغنم والدجاج وغير ذلك.."(9)

ثانيا: المعاهدات التجارية ودورها في تطور المبادلات المغربية الأوروبية:

جدير بالذكر أن الدول الأوروبية كانت حريصة على ربط علاقات اقتصادية مع المغرب، ف وقعت معه معاهدات تجارية صب أغلبها في الحصول على امتيازات تجارية وقنصلية ودبلوماسية بالمغرب. وأهم هذه المعاهدات - حسب روارد دو كار - الاتفاقية المغربية البريطانية لسنة 1856، الاتفاقية المغربية الإسبانية في نونبر 1861، الاتفاقية الفرنسية المغربية لسنة 1863 والاتفاقية المغربية الألمانية في سنة 1892. (10).

وتعد المعاهدة المغربية البريطانية في 9 دجنبر 1856 من أخطر المعاهدات التي وقعها المغرب خلال القرن التاسع عشر (11)، حيث تضمنت عدة بنود مجحفة حرمت المخزن من حقه في التشريع الجمركي واحتكاره للتجارة الخارجية. فقد جاء في الشرط الأول من هذه المعاهدة أن: «رعية أكرت ابريطن لهم الإتيان والسكنى... وفي كل

محل يستقر فيه غيرهم من الأجناس فإنهم يستقرون فيه كذلك ولهم الكراء والأجزاء وإعمال الديار والمخازن لسلعهم(12)» .

وقد تضمنت المعاهدة الاسبانية المغربية سنة 1861، نفس الإمتيازات، غير أنها أكدت في عدة بنود على عدم تدخل السلطان في شؤون التجار وضمان حرية تنقل الأجانب وسفرهم بين المغرب وبلدان أخرى، وتمتع رعاياهم من المغاربة المسلمين واليهود بنفس الحقوق التي يتميز بها الأجانب. كما ضمنت المعاهدة حرية التدين وبناء الكنائس.(13).

ومن جهتها، ركزت فرنسا هي الأخرى اهتمامها على ربط علاقات اقتصادية مع المغرب قننتها بتوقيع عدة اتفاقيات كانت أهمها تلك الموقعة في غشت 1863، والتي تضمنت نفس الامتيازات التي حصلت عليها كل من اسبانيا وبريطانيا في المغرب. كما حصلت فرنسا بموجب هاته الاتفاقية على امتيازات واسعة للتجار الفرنسيين، فتمكنوا من الحصول على الدور والمتاجر والمخازن والمترجمين المغاربة مما وسع من ظاهرة الحماية القنصلية.(14).

وقد ترتب عن هذه الاتفاقيات نتائج وخيمة على الاقتصاد والمجتمع المغربيين، لعل من أهمها:

- تثبيت التواجد الأجنبي بالبلاد، حيث ارتفع عدد الأوروبيين المتواجدين بالبلاد بشكل كبير بعد أن كانت أعدادهم قليلة وتواجدتهم ينحصر في المدن الساحلية.(15)
- حرية التنقل والاستقرار والاتجار.(16).
- الحصول على حرية التصدير والاستيراد والتحكم في الرسوم الجمركية، وهو الأمر الذي اعتبر بمثابة ضربة قوية أنهت احتكار المخزن للتجارة الخارجية وحرمته من مداخلها.
- الحصول على امتيازات واسعة للقناصل والرعايا والتجار الأوروبيين المتواجدين بالمغرب. فقد ورد في المعاهدة البريطانية المغربية(إن النائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم ونوابه بالمراسي يختارون ترجمانا لهم...ولا يكلفون بجزية ولا غرامة).(17).

وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات مسا خطيرا بسيادة المغرب وحقوقه، إذا أدى توسيع حقوق القناصل الأوروبيين إلى انتشار ظاهرة الحماية التي فككت بنيات المجتمع المغربي وأفقدت المخزن سلطته على شرائح واسعة من مواطنيه كما حرمت بيت المال من مداخل هامة.(18).

ثالثا: ملامح تطور المبادلات بين المغرب وأوربا خلال القرن التاسع عشر:

ساهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدها المغرب مع أوربا في توسيع نطاق التجارة الخارجية، حيث توسعت المواد المتاجر بها وارتفعت قيمتها، كما تنوعت المواد المستوردة من الخارج. فقد دخل المغرب بعد احتلال الجزائر سنة 1830 مرحلة جديدة من التبادل مع أوربا تميزت بتقلص المبادلات مع المشرق وإفريقيا وبداية تنامي العلاقات المغربية الأوربية على حسابها(19)، لاسيما مع بريطانيا التي انتقل عدد سفنها التجارية الواصلة إلى المغرب من 23 سفينة سنة 1830 إلى 218 عام 1863.(20).

وقد تميزت المبادلات التجارية خلال هذه الفترة بضعفها، إذ لم تتعد لائحة المواد المصدرة بعض المنتوجات من أهمها الصوف والجلود والشموع والصمغ وزيت الزيتون والمزروعات والثيران. كما تميزت قيمة هذه المواد بالتذبذب من سنة لأخرى.(21)

جدول: أهم الصادرات المغربية ما بين 1830-1842 بآلاف الفرنك الفرنسي (22).

السنوات	1830	1831	1832	1834	1835	1836	1937	1839	1840	1841	1842
الصوف			125	4480	2775	6211	1530	2135	1390	1253	658
الجلد	256	245	432	1146	1261	1856		904	1757	2234	1857
الشمع	572	496	599	439	567	978	827	913	710	1060	597
الصمغ	157	310	328	466	632	458	413	488	322	488	491
زيت الزيتون				300	427	668	226	1039	285	195	360
ريش النعام	183		59	30	32	113	9		223	245	90
القمح	352	312	530	382	85	255	649	904	270	303	182
الثيران	212	319	262	304	301			559	376	636	261
اللوز		43			581		551		1445	922	256

أما أهم واردات المغرب فتتكون من القطن والأقمشة القطنية والأنسجة الحريرية، السكر، الفولاذ والحديد، الشاي والقهوة. وقد عرفت واردات المغرب هي الأخرى ارتفاعا في قيمتها، حيث ارتفعت قيمة واردات المغرب من القطن مثلا من 2703 فرنك فرنسي سنة 1830 إلى 4336 ألف فرنك سنة 1842. أما واردات السكر انتقلت من 397 فرنك إلى 776 فرنك سنة 1842. الشاي من 60 ألف فرنك سنة 1830 إلى 106 ألف فرنك سنة 1842. (23).

وإذا كانت وثيرة المبادلات أسرع نموا بعد 1856، فإنها عرفت تراجعا في حجمها خلال حرب تطوان (1859-1860). حيث لم تتعدى قيمتها سنة 1866، 35 مليون فرنك بسبب القحط والغلاء. إلا أنها سرعان ما ارتفعت قيمتها في سبعينيات القرن التاسع عشر لتصل إلى 73 مليون فرنك بسبب المحاصيل الجيدة وكذا سياسة المولى الحسن الرامية إلى تسريح عمليات التصدير. (24).

وجدير بالذكر الأهمية التي احتلتها بريطانيا في علاقاتها مع المغرب عكس باقي الدول الأخرى والتي كان نصيبها يشكل النصف تقريبا 45.8% من إجمالي التجارة الخارجية المغربية خلال 1873. (25).

وانطلاقا من سنة 1879، تراجعت أحجام المبادلات التجارية مع أوروبا. وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل داخلية كالقحط والجفاف والأوبئة، وخارجية كانفتاح قناة السويس سنة 1869 وما ترتب عنها من تدفق السلع الآسيوية والأصواف الأسترالية وبأسعار منخفضة من مثيلاتها المغربية. هذا فضلا عن التحولات السياسية الأوربية والمتجسدة بالأساس في تدهور الموقف البريطاني عقب تقاعد النائب دراموند هاي. (26).

جدول: تراجع حجم الصادرات والواردات المغربية - بآلاف الفرنك الفرنسي -

السنوات	الصادرات	الواردات	المجموع
1877	30.612	27.283	75.898
1878	17.459	22.463	39.923
1879	12.261	21.989	34.250
1880	16.190	18.248	34.438
1881	17.088	19.743	36.832
1882	13.488	21.196	34.658
1883	15.957	21.087	37.044

عمر أفا: مرجع سابق، ص 100.

- يتضح مما سبق، أن العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا إبان القرن التاسع عشر، مرت بمراحل ثلاث:
- المرحلة الأولى: ممتدة من احتلال الجزائر إلى غاية توقيع الاتفاقية المغربية البريطانية لسنة 1865، وتميزت عموماً بقلّة المواد المصدرة والمستوردة، كما اقتصرَت العلاقات التجارية خلالها على بعض الموانئ المغربية.
 - المرحلة الثانية: من 1865 إلى غاية مؤتمر مدريد وتشكل أوج العلاقات الجارية بين الطرفين حيث وصلت قيمة المواد المصدرة والمستوردة إلى أكثر من 80 مليون فرنك. كما شملت المبادلات مواد فلاحية وصناعية عديدة وامتد التبادل التجاري ليشمل مختلف نواحي المغرب. بيد أن هذه المبادلات كانت تتسم في بعض الأحيان بالتذبذب نظراً لارتباطها بعوامل طبيعية كالجفاف الذي كنت يؤثر بشكل كبير في هذه المبادلات.
 - المرحلة الثالثة: والممتدة من 1880 وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. عرفت خلالها المبادلات التجارية تدنياً كبيراً في مستوياتها نظراً لتظافر عوامل داخلية وخارجية كثيرة. (27).
- كانت هذه لمحة عامة عن الخطوط العريضة للعلاقات التجارية التي ربطها المغرب مع أوروبا، كان الهدف من ورائها الوقوف على الإطار العام لموضوع البحث قصد الخروج برؤية مدققة لأهم التيارات التي ساهمت في التحول التجاري الذي عرفه المغرب خلال الفترة قيد الدرس. وإذا كانت الموانئ المغربية قد لعبت دوراً محورياً في مجال التبادل التجاري، فإن المدن الداخلية كانت تعد بمثابة المزود الرئيسي للدول الأوروبية من المواد الفلاحية والصناعية. وتعد فاس على رأس المجالات التي تأثرت بعلاقات المغرب مع أوروبا، مما ساهم في بزوغ فئة جديدة ارتبطت مصالحها مع مصالح التجار الأجانب فدخلت في علاقات اقتصادية معهم كانت لها أبعد الأثر في نمو المجتمع الفاسي وديناميكيته. كما انعكس دورها على جميع دواليب السياسة والاقتصاد، ليس بمدينة فاس وحسب بل امتد نفوذها ليشمل المغرب كله. وتلك هي المحاور الكبرى لهاته الدراسة.

الهوامش:

- 1- A.LAROUÏ: Les origines sociales et culturel du nationalisme marocain (1830-1912)-centre culturel arabe. 2eme édition 2001, PP 19-20
- 2- تتعدد أسباب الاهتمام الأوربي بالتجارة المغربية ، لعل أهمها تلك التطورات العميقة التي شهدتها القارة الأوربية في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية منها والتي كللت بالثورة الصناعية، هذا فضلا عن التطور التقني والعلمي وما ترتب عنه من تراكم الإنتاج مما دعت معه الضرورة إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض الإنتاج والبحث عن للمواد الأولية.. كما ساهمت التحولات الديموغرافية التي شهدتها القارة الأوربية في ازدياد أعداد المهاجرين نحو مناطق أخرى كالأمريكتين وأسيا وإفريقيا كما نال المغرب حظه من هاته الهجرات، فتدخلت الدول في شؤونه بدعوى حماية مواطنيها. حول دوافع الاهتمام الأوربي بالمغرب، أنظر: عمر أفا: التجارة المغربية في القرن التاسع عشر-البنيات والتحولات-1830-1912. دار الأمان، الرباط، 2006، ص ص 23-24.
- 3- J.CAILLE: Les accords internationaux du sultan sidi Mohamad ben Abdallah (1757-1790)-ED Marocains et internationales. TANGER 1960
- 4- عرف المغرب بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل أزمة حادة متعددة المظاهر دامت ثلاثين سنة: حيث لم يعهد السلطان المولى إسماعيل بولاية العهد لأحد من بعده ونتج عن ذلك انقسام داخل الأسرة المالكة، فتوزع أفراد الجيش بين العبيد الدين كانوا يريدون تولية أحمد الذهبي وجيش الاوداية الذي كان وراء تولية المولى عبد الله بحكم قرابتهم معه من جهة الأم. وتأجج الصراع بتدخل القبائل البربرية المعروفة بولائها للمخزن ككراون وأيت يدراسن ومساندة طرف دون الآخر. وساهم في تعميق الأزمة استمرار لضغط الجبائي الذي كان مفروضا عهد السلطان المولى إسماعيل من مكوس ونائية، إضافة الى الضرائب الشرعية من زكاة وأعشار، وكان ثقلها وتعسف جبايتها كبيرين على الفلاحين والرعاة والتجار والحرفيين مما زاد في تفكير البوادي والمدن. كما أدى توالي الحروب، واعتماد السلاطين المتنافسين إلى أسلوب الحصار لإخضاع المدن التي تركز حولها الصراع - فاس، مكناس، مراكش - إلى انتشار المجاعة. أنظر تداعيات الأزمة عند: أبو القاسم الزياتي: البستان الطريف في دولة مولاي علي الشريف، القسم الأول. ص ص 227 و 228.
- 5- وصف المؤرخ الضعيف الرباطي السلطان سيدي محمد بن عبد الله بقوله «أسمر اللون تام القد أفتى الأنف للتمام، شعر لحيته عريض، واسع المنكبين شئن الكفين، سميح الوجه.... حسن العفو فصيحاً بليغاً أدبياً حليماً متواضعاً». وثبتت المصادر الأوربية على اختلافها هذه الخصال الحميدة فلقد قال التاجر جيس سنة 1756: أمير مراكش حسن الهيئة.. طويل القامة معتدل القد منتظم الملامح، لباسه بسيط لا كبرياء فيه ولا غلظة. إبراهيم بوطالب: سيدي محمد بن عبد الله: مذكرات من التراث المغربي، الجزء الرابع ص 104
- 6- كتب التاجر الفرنسي سالفاً عن السلطان قائلاً: لم يسبق لهذه المملكة أبداً أن حكمها أمير في مستوى هذا الأمير من حيث الفطنة والتبصر بشؤون أوربا بل ولا ممن عرف مثله الصالح وغير الصالح بأغراضه. وأثبت التاجر اثين ريس أن سيدي محمد «كان لا يتحدث إلا عن التجارة وعن أسباب بلوغ جميع ممالك أوربا تلك الدرجات الرفيعة من المبادلات» وكان السلطان يقول له: لا جدي المولى إسماعيل ولا والدي المولى عبد الله كانت هذه الأمور تحرك بالهما فإنهما كانا لا يشتغلان إلا بحكم المملكة:
- إبراهيم بوطالب: المقال السابق، 117-118
- 7- مثل طاعون 1743م/1155هـ و جفاف 1749م. كما اجتاحت الجراد معظم المناطق الفلاحية بالبلاد في يونيو 1754هـ
- 8- J.BRIGNON et Autre: Histoire du Maroc. HATIER, 1967. PP 245 - 250
- 9- القادري: نشر ألتاني، ج 4، ص ص 171-172.
- 10- عمر أفا: مرجع سابق ، ص 85
- 11- BRIGNON : histoire du maroc, Hatier 1967. pp 289-290.
- 12- أنظر النص الكامل للاتفاقية في: ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط 1929-1933. الجزء 2 الخامس ص 133

- 13- BRIGNON :Ibid. ,p290
- 14- Ibid., p291
- 15- ارتفع عدد الأوربيين المتواجدين بالمغرب من 250 سنة 1832 إلى 9000 سنة 1894 ، وقد واكب هذا الارتفاع تحول في البنية الديموغرافية للمغرب، كما ترتب عنه نتائج عديدة انعكست على أوضاع المغرب السياسية والاقتصادية.
- BRIGNON :Ibid,pp293-294
- 16- خالد ابن الصغير: المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر: 1856-1886، منشورات ولادة-د.ت.ن ص 95.
- 17- ابن زيدان: الإتحاف، ج 5 ص 193.
- 18- ابن منصور، عبد الوهاب: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 . - الرباط : المطبعة الملكية، 1985
- 19- محمد المنصور: المغرب قبل الاستعمار 1792-1822: المجتمع والدولة والدين، ترجمة محمد حبيدة-المركز الثقافي العربي- الطبعة الأولى 2006، صص 120-129
- 20- J.L.MIEGE :Le Maroc et L'Europe, T2,p68.
- 21- IBID
- 22- عمر أفا: مرجع سابق: ص. 85
- 23- Miege-tome 2, p135-142
- 24- عمر أفا: مرجع سابق، ص 98.
- 25- خالد بن الصغير: مرجع سابق: ص 247 وما بعدها.
- 26- أفا، مرجع سابق، ص 99.
- 27- حول هذه المراحل وخصائصها، يرجى الإطلاع على الكتاب القيم لعمر أفا: التجارة المغربية في القرن التاسع عشر-البنيات والتحويلات. صص 84 إلى 101.